بيان صادر عن التظاهرة الاحتجاجية للأقلية المسلمة في الدنمارك بساحة البلدية بكوبنهاجن ضد حرق نسخ من القرآن الكريم وإهانة المقدسات الاسلامية ورموزها

الأمين العام للأمم المتحدة السيد أنتونيو غوتيريش

تحية طيبة

تتعرض الأقلية المسلمة في الدول الأوروبية عامة وفي الدنمارك على وجه الخصوص الى اعتداءات متكررة تتمثل بحرق نسخ من القرآن الكريم، وازدراء الدين الإسلامي ومقدساته ورموزه، مما يتسبب في استفزاز وإهانة أكثر من ملياري مسلم في العالم، وهذا العمل المشين يفضي إلى خلق الفتنة وزرع بذور الكراهية ويُولد بيئة للتطرف والتعصب ويُشكل خطرا على السلم المجتمعي ويتعارض مع الفطرة الإنسانية التي فطر الله تعالى الناس عليها قال تعالى في كتابه العزيز : يَا أَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُمْ مِنْ ذَكَرٍ وَأُنْثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوبًا وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُوا إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عِنْدَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ إِنَّ اللَّهَ عَلِيمٌ خَبِيرٌ [سورة الحجرات:13]

إن الأفعال المسيئة لمعتقدات ومقدسات المسلمين وغيرهم لا تنسجم مع القوانين والاتفاقات الدولية التي تنظم العلاقة بين الشعوب وتحمي وتحترم المعتقدات والمقدسات الدينية، بل وتتعارض مع الالتزامات التي تعهدت بها جميع الدول في الإعلان العالمي لحقوق الانسان.

لقد تعهدت الدول كافة في اتفاقية العهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية سنة 1966م والبروتوكول الملحق بها عام 1977م, بأن لكل إنسان الحق في حرية الفكر والوجدان والدين ، ويشمل ذلك طريقة اعتناقه للدين والحرية في إظهار ذلك الدين أو المعتقد بالتعبد وإقامة الشعائر، وعلى الدول الأطراف أن تتعهد باحترام الأديان وعدم التجاوز عليها، ويجب على الدول أن تحظر أي دعوة إلى الكراهية القومية أو العنصرية أو الدينية التي تُشكل تحريضاً على التمييز أو العداوة أو العنف وهذا ماشمله القرار 18,19,20 و 26 من العهد الذي وقعته الدنمارك والسويد. وقد جاءت المادة 26 من العهد الدولي ونصَّت صراحة وبشكل مطلق لايقبل التأويل أو السجال بتحريم أو عدم التجاوز على أديان أو لغات الأقليات بأي شكل من الأشكال.

ولقد جاءت دساتير معظم دول العالم بأحكام مشابهة ومتطابقة مع ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان والعهد الدولي للحقوق المدنية والسياسية، وجعلت الاعتداء على الأديان وازدرائها والتجاوز على كتبها السماوية واحدة من أبشع جرائم الكراهية.

ولا يسعنا في هذه الظروف الصعبة التي تمر بها الأقليات المسلمة في الدنمارك وأوروبا عامة، إلا أن نثمن موقفي رئيسة حكومة الدنمارك وكذلك وزير الخارجية الدنماركي وكلاهما أكدا رفضهما المساس بالكتب المقدسة التي قالت رئيسة الحكومة الدنماركية إنها موجودة للقراءة وليس للحرق.. ودعوتهما الى إيجاد قانون يجرم هذه الأعمال.. وهي دعوة تستحق ليس الشكر فقط وإنما التأييد من أجل وضع حد لهذه الانفلاتات المتطرفة المسيئة ليس للمسلمين فقط وإنما المضرة بالاستقرار الاجتماعي وبالسلم الأهلي في الغرب.

وبقدر ما نثمن هذه المواقف والتوجهات المعتدلة التي تنادي بالبحث عن القواسم المشتركة للعيش بين مكونات المجتمع الدنماركي فإننا ندين وبشدة التهديدات الصادرة من بعض الجهات التي تصدر فتاوى باسم الإسلام، ونرى فيها عملا منافيا لقيم الاسلام اولا وللقوانين الناظمة لبلادنا ثانيا، ومهددة لأمن واستقرار البلاد قبل ذلك.

ولقد عملنا في الدنمارك كجمعيات إسلامية على مدى السنوات الماضية على إطلاق مبادرات فكرية وثقافية متنوعة لتشجيع الحوار بين الثقافات وتنمية الوعي بمقومات العيش المشترك، وواجهنا حملات التحريض على الكراهية بروح المسؤولية الوطنية من خلال مهرجانات ثقافية وندوات فكرية واستقبلت مراكزنا الاسلامية كل الراغبين في التعرف على الاسلام وتعاليمه، وكانت نتائج ذلك إيجابية لجهة تطويق خطاب التطرف والكراهية منذ الرسومات الكرتونية سيئة الذكر.

وما زالت اغلب الجمعيات العاملة في الاوساط الاسلامية تقوم بذات الدور على أرضية القناعة التامة بأن الحوار هو شرط من شروط ترسيخ الوحدة الاجتماعية والسلم الاهلي.

وما يجب التذكير به في هذا المجال، أن المسلمين في الغرب لم يعودوا دخلاء ولا عابري سبيل بل هم جزء أصيل من هذه الدول، وأجيالهم الثانية والثالثة يتقلدون أعلى المناصب في عدد من الدول الغربية، وفي مقدمتها بريطانيا التي يترأس أكبر بلدية فيها مسلم.

إن تنفيذ أي شيء يثير الكراهية فهو يتعارض مع الأخلاق والنظام العام كما جاء في الفقرة ٦٧ من القانون الدنماركي وكذلك الفقرة ٢٦٦ ب من القانون الجنائي الدنماركي: الفقرة 266 ب: "الشخص الذي يطلق علنًا أو بقصد النشر في دائرة أوسع بيانًا أو أي رسالة أخرى، تهدد مجموعة من الأشخاص أو تهينهم أو تحقرهم بسبب عرقهم، أو لون بشرتهم، أو أصلهم الوطني أو العرقي، أو عقيدتهم، أو توجههم الجنسي، يعاقب بالغرامة أو السجن حتى عامين".

الدستور الدنماركي كفل للمواطنين حق الانتماء والعبادة والحقوق المدنية والسياسية والحرية الشخصية كما في الفقرات 67 ، 70 ، وهذا لا يعني إطلاق العنان للفرد أو الأشخاص الذين تصدر عنهم أفعال علنية بقصد إهانة وتحقير المعتقدات والمقدسات 71 ، والرموز الدينية، والتي تؤدي إلى التحريض على الكراهية وإثارة التعصب تحت ذريعة حرية التعبير.

بناء على ما سبق فإننا ندعو ونطالب المجتمع الدولي المتمثل بالأمم المتحدة ومنظمات حقوق الإنسان والإتحاد الأوروبي والحكومة الدنماركية والسويدية والبرلمان الدنماركي والسويدي بضرورة الوقوف حائلا أمام مثيري الفتن ومفتعلي الأزمات والنزاعات، من خلال تشريع قوانين تمنع وتُجّرم أفعال هؤلاء الذين يتعمدون ازدراء الأديان وتحقير المعتقدات الدينية وإهانة وحرق الكتب السماوية، وهي بالتأكيد أعمال مرفوضة ومستفزة ومثيرة للكراهية والأحقاد.

نأمل أن تتسع صدوركم للاهتمام بهذه الدعوات والمطالب الضرورية لحفظ النظام العام وسلامة واستقرار المجتمع الإنساني وحماية حقوق المواطنين للعيش بسلام وهدوء.
وتفضلوا بقبول تحياتنا

الموقعون

1. مركز حمد بن خليفة الحضاري
2. الإتحاد الإسلامي في الدنمارك
3. الرابطة الإسلامية في الدنمارك
4. المركز الثقافي الإسلامي
5. المركز الثقافي الاسلامي فيستاين
6. المعهد الثقافي الاسلامي (مدني مسجد)
7. أبناء الجالية العراقية الإسلامية في الدنمارك
8. أبناء الجاليه الفلسطينيه في الدنمارك
9. أبناء الجالية السورية في الدنمارك
10. التجمع الثقافي اللبناني في الدنمارك
11. جمعية الرعاية الدنماركية للأراضي المقدسة
12. مسجد الإمام علي عليه السلام
13. مؤسسة مدينة العلم بكوبنهاجن
14. مسجد جمعية الألبان الإسلامية
15. مسجد النور بكوبنهاجن
16. الجمعية الثقافية / السلاجلسة مسجد النور
17. مسجد المحسنين
18. مسجد السلام بكوبنهاجن
19. مسجد العثماني بكوبنهاجن
20. المركز الاسلامي في غرب البرتسلوند
21. المركز الثقافي الباكستاني في بروندبي
22. ملتقى الجالية الفلسطينية في الدنمارك
23. لجان حق العوده في الدنمارك
24. التجمع الديمقراطي الفلسطيني في الدنمارك

25. المنتدى الاسلامي في توستروب
26. الاكاديمية الباكستانية الدنماركية
27. المركز الثقافي في آما
28. الجمعية الثقافية البنغالية
29. منتدى شباب أهل السنة
30. جمعية النور - أرهوس
31. مركز الثقلين الإسلامي - أودنسة

نسخة منه الى رئيسة الوزراء الدنماركية
نسخة منه الى السيد رئيس البرلمان الدنماركي
نسخة منه الى رئيس الوزراء السويدي
نسخة منه الى السيد رئيس البرلمان السويدي
نسخة منه الى السيد رئيس مجلس برلمان الاتحاد الأوربي
نسخة منه الى السيد رئيس مجلس منظمة حقوق الانسان